"عبقرية الاخفاق" في معالجة قضية الشريعة الاسلامية بين عجز المسلمين عن عرض مقنع واصرار غيرهم على فهم خاطئ

غازي صلاح الدين العتباني *

■ «الإخفاقات البطولية» كتاب باللغة الإنكليزية من القطع الصغير، قرأته قبل عشرين عاماً ولم ينمح من ذاكرتي، وهو من طائفة الكتب التي تعرض فكرة فكهة بصورة جادة. فكرة الكتاب الأساسية هي أن الإخفاق، في بعض صوره، بطولة في ذاتها وإنجاز لا تستطيعه إلا الصفوة من الأكفاء.

ويورد الكاتب حالات حقيقية يستدل بها على حجته، فهناك الملاكم الذي لم يكسب مباراة واحدة في حياته ولم يفشل ولو مصادفة في أن يخسر بالضربة القاضية، وهناك المدير الذي لم تسجل سيرته الذاتية نجاحاً لشركة أدارها، حتى أصبح علماً في دنيا المال والأعمال يعرف ليتقى. وهناك الفرقة الغنائية من بلد كذا التي ظلت تأتي في ذيل قائمة المتنافسين في مهرجان الأغنية لعشر سنوات متتالية. والمتتبع لاستشهادات الكتاب لا يلبث أن يؤمن بفكرته، فالحالات المرصودة تنم عن موهبة حقيقية في الاتجاه الآخر وعبقرية في تحقيق الخسارة بصورة لا يمكن نسبتها فقط للأقدار. ولا يمكن المساواة بالطبع بين هذا الضرب البطولي من الإخفاق والضروب الأخرى التي يقع فيها سائر الفانين من البشر من أمثالنا. ولو تمعنا بصورة أدق في هذه الظاهرة العبقرية لوجدنا أنها تكتسب طابعها من جمعها بين القدرة على ارتكاب الخطأ أو تحقيق الخسارة ثم توليدها أو إعادة إنتاجها على نمط واحد متسق ومتصل.

وأصبحت لا أكفّ عن رؤية طريقة تناول بعض قضايا السياسة السودانية من ذلك المنظور، منظور الإخفاق العبقري المستوفى شرطي الخطأ المتناسخ والاتساق. ومن ذلك قضية الشريعة التي دارت عليها السياسة السودانية منذ الاستقلال. وأرى أن الإخفاق تجسد بصورة أساسية في عجز المسلمين الغيورين عن أن يتمسكوا بحقهم بصورة مقنعة وأن يعرضوا قضيتهم بمنهج موضوعي، وبين إصرار غير المسلمين على أن يتعمدوا تبني الفهم الخاطئ للإسلام وللشريعة كما يتعمدوا تقديم مطالبهم بصورة غيرمعقولة أو معتدلة.

وبما أن أهم وجوه ذلك الإخفاق تتبدى في القدرة العالية على إثارة الاستقطاب حول القضية والمزايدة بها في الاتجاهين - المطالبة بها والمطالبة بإسقاطها- فإن آخر ما يرمي إليه هذا المقال هو تعميق حالة الاستقطاب السياسي والمجازفة باتهام النوايا مما أراه زهيداً مستسهلا ومربحا بغير حق في الممارسة السياسية السودانية الرائجة. والأحب إلى نفسي هو أن ينظر إلى المقال بحسبانه نقدا ذاتياً عاماً لكل الممارسة السياسية مع كل ما يمكن أن يلحقنا من ذلك.

إن قول الله سبحانه لرسوله صلى الله عليه وسلم «ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها» إنما جاء تأسيساً لمنهج وهدي متكامل يسوق الخلق إلى عبادته التي هي مبرر خلقه لهم. وأول تقصير من الغيورين من المسلمين هو أنهم لم يعرضوا الشريعة بصورتها الحقيقية الكاملة تلك. أي على أنها هدى يتصل بنبع الأديان السماوية التي تلتقي على أرض واسعة من تعريف المعروف وتنكير المنكر. والنبي صلى الله عليه وسلم عندما حدث أنه إنما بعث «ليتمم مكارم الأخلاق» إنما رمي إلى تلك الأخلاق التي يتواضع عليها البشر بفطرتهم نفوراً من الشر وإقبالاً على الخير.

الشريعة لم تقدم بصورة جلية على أنها الضامن الأوثق لحقوق المسلمين وغير المسلمين. رغم أن الثابت في التاريخ أنها رفعت الظلم عن القبطي في مصر والمجوسي في فارس والمسيحي في الشام واليهودي في الأندلس وعدلت بينهم والمسلمين في الحقوق العامة على شروط العهود التي وقّعت معهم. والقصص المروية عن محافظة المسلمين على تلك العهود ائتماراً بتعاليم الدين أشهر من أن تحصى في هذه المقالة المختصرة. والتزام أئمتهم في التشديد في الحفاظ على تلك الحدود بلغ بعمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أن يكشف رأس والي مصر، الأمير القرشي وداهية العرب، عمرو بن العاص، ليضربه رجل متظلم من عامة القبط قائلا قولته التي ذهبت مثلاً «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

الوفاء بالعهود

هذا الحرص على الوفاء بالعهود واليقظة في مراقبة انفلات أصحاب السلطان وجورهم على المسلمين وغير المسلمين، والتشديد في إقامة العدل، هي التي دفعت مؤرخاً مثل توينبي الى ملاحظة أن أكبر دافع لانتشار الإسلام لم يكن محض قدرته على الإقناع بعقيدة جديدة، بل لقدرته فوق ذلك على تحرير الإنسان في عصر ازدهر فيه التجبر والظلم. لقد وجد أصحاب الديانات الأخرى في الإسلام منهجاً للانعتاق وتحرير الذات من ذل العبودية للخلق حشرتهم فيه أديانهم السابقة. حررهم الإسلام من أغلال الوهم والجهالات السائدة، المستقوية برجال الكهنوت، والمتواطئة مع طبقة الحكام المتجبرين.

كذلك حرر الإسلام من عاشوا تحت ظل سلطانه، المسلم والكتابيَ والمجوسيَ، من الخرافة التي حجبت عنهم مفاهيم العلم الحديث وطرائقه بغشاء غليظ فشاعت العماية وتردت أسباب المعاش. وفي الإسلام وشريعته وجد الناس طريقاً مهيعاً إلى العلم والمعرفة، بتدبر سنن الله ونواميسه، فكانت الحضارة الإسلامية التي طفرت بالعلوم والفنون والصنائع والتجارة والجغرافيا والعسكرية والرحلات الاستكشافية والسياسة الدولية وسادت بها قروناً طويلة. كمثال على الإسهام المتميز للإسلام في مجال يبدو للناس بعيداً منه هو الجماليات، أنظر إلى النهضة في العمارة والفنون انطلاقاً من موقف من تصاوير الأحياء أثمر إبداع المسلمين فنون الأرابيسك والمنمنمات المتكررة بلا نهاية التي استوحت مفهوم الوحدانية والقدم (الأول بلا بداية والآخر بلا نهاية). وفي كل تلك الإبداعات العلمية والفنية، لم يقتصر الإسهام على المسلمين بل تعدى إلى مواطنيهم من أهل الكتاب والمجوس الذين نشأوا في حضن الحضارة الإسلامية، إن أولئك رغم اختلاف أديانهم لم يستشعروا حرماناً من الإسهام المبدع أو تناقضاً مع مقاصد تلك الحضارة.

وقد سادت الشريعة وعلت وأبدعت لأنها أوجدت نظاماً قانونياً متكاملاً ومستقلاً في أحكامه عن إرادة الحكام أو طبقة الأقوياء والأشراف في المجتمع، فضمنت بذلك العدل بين الناس جميعاً، دون اعتبار لأديانهم أو طبقاتهم، وحجزتهم من التظالم فيما بينهم، كما حمتهم من ظلم الحكام وجورهم. أرست الشريعة ذلك النظام الكفء المستقل وجوّدته بصورة غير مسبوقة في تاريخ البشرية، فكان ذلك من أقوى أسباب نجاحها وقبولها عند الناس باختلاف مللهم وتسابقهم من بعد ذلك في اعتناق الدين الذي عدل وأنصف. وأسست الشريعة منهجاً تفرع منه علم الأصول وفقه الدستور ونظم الأحكام وتفريعات القانون وتخصصاته المختلفة. منهجاً قد اختبر وامتحن في تجارب قدمت للإنسانية كثيراً عبر مراكزها في بغداد ودمشق والقاهرة والأندلس وسمرقند وخراسان وتمبكتو وسوكوتو وإصفهان. منهجاً تأثرت به الصناعة القانونية والقضائية الغربية الراهنة، حتى إن القانونيين يحدثون أن ما يسمى بالشرعة النابليونية، التي عاد المسلمون في زمان تأخرهم فاقتبسوا منها، إنما نظرت إلى منهج الإسلام وتطبيقات الشريعة حيث التقى الغرب بالإسلام في الأندلس والشام وشرق أوربا.

إخفاقنا المتميز كان في أننا لم نفصح لأنفسنا أولاً ثم للآخرين أن الشريعة، ذلك المنهج الإسلامي المتكامل، قد نجحت وتأهلت لتحمل مقتضيات أهم حضارة توحيدية وأفلحت في التصدي لتحدياتها العظام فجمعت بين التزامات الدين ومستحقات المعاصرة واستوعبت أتباع أديان وثقافات شتى.

بدلاً من ذلك المنهج الثقافي الاجتماعي القانوني المتكامل أخطأ من بيننا من غلبت عليهم الذهنية القانونية فصوروا الخلاص كله متحققاً يوم أن تدرج الشريعة في نصوص دستورية وقانونية. وإنه لمن المستغرب أن يكون بعض هؤلاء اليوم هم الأكثر استعداداً لإسقاط ذات النصوص بعد أن صارت التزاماً مستحكماً لا يمكن النكوص عنه دون أن يعني ذلك نكوصاً عن حق أصيل للمسلمين.

العلمانية

وفي مقابل الإخفاق في تقديم الشريعة، أخفق المسلمون الغيورون ايضا في إثبات أن العلمانية لم تكن يوماً ضامناً لحقوق الناس عامة أو الأقليات خاصة. العلمانية تعبير مبهم بعيد عن وجدان المسلم وهي بعيدة أيضاً عن وجدان المسيحي الحق الذي يعلم أنها لم تنتصر وتزدهر إلاّ في أعقاب معركة ضارية خرجت منها الكنيسة مهزومة مقصاة. والدارس للتجربة العلمانية في أصولها الفكرية وتطبيقاتها العملية سيكتشف أنها قدمت بعض أشد المناهج قمعاً للخصوصيات الدينية والثقافية.

نشأت العلمانية وتشكلت على خلفية تطورين مهمين في الفترة التي أفرزت قيام أوربا الحديثة. الأول هو ما سمي حركة الإصلاح الديني التي قادها كالفن ونوكس وآخرون والتي أفرزت المذهب البروتستانتي. والثاني هو تطور مفهوم الدولة القطرية الجمهورية إثر دخول أوربا حقبة ما عرف بتوازن القوى ابتداءً من القرن السابع عشر إلى الوقت الراهن وهي الحقبة التي أنتجت الدول والأوضاع الأوربية الراهنة. وتمثل فرنسا بصورة خاصة نموذجاً لتطور العلمانية التي بدأها أب «الريالبوليتيك» الكاردينال ريشيليو رئيس الوزراء الفرنسي المشهور على عهد لويس الثامن، واستكملتها الثورة الفرنسية التي كانت ثورة ضد الكنيسة بأكثر مما كانت ضد الملكية.

لهذا السبب كان الفاتيكان أول ضحايا نابليون عندما خرج غازياً من فرنسا حاملاً معه مبادئ الثورة الفرنسية. العلمانية في فرنسا ارتبطت ارتباطاً قوياً بالمركزية الإدارية والدمج الثقافي. وقد يكون البادي من ذلك للجمهور العربي والإفريقي هو فقط نفوذها الثقافي في المستعمرات الفرنسية، حتى لقد قيل من باب المبالغة إن وزير التعليم الفرنسي في الفترة الاستعمارية كان يفتخر، وهو ينظر إلى ساعته، أنه يعرف في تلك اللحظة ما هي الحصة وما موضوعها في أي مدرسة في فرنسا أو في مستعمراتها. لكن هذا البادي في أفريقيا وآسيا يخفي حقيقة أن المركزية الثقافية قد هضمت حتى الثقافات الأخرى داخل فرنسا كما حدث في كورسيكا وبريتاني ومناطق أخرى. واليوم كما هو معلوم ومشهور يطرح تقليد الاندماج الثقافي ذي التاريخ العريق في فرنسا العلمانية مشكلة حقيقية أمام المسلمين الفرنسيين.

حالة أخرى من العلمانية المتطرفة طبقت في الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية. وقد كان من أهم سماتها أيضاً المركزية الإدارية والثقافية. ولقد جبّت الاشتراكية وثقافتها الجديدة وبشرياتها التاريخية كل ثقافة أخرى أو دين آخر. هكذا قمعت ثقافة المسلمين الأوزبك والطاجيك والتركمان في آسيا الوسطى، بنفس القدر الذي قمعت به ثقافة المسيحيين الليتوانيين واللاتفيين والمولداف في دول البلطيق. أما يوغسلافيا التي ارتدت من وطأة القمع العرقي والثقافي في حقبتها الاشتراكية وتفرقت شذر مذر إلى كل جنس ولغة ودين فأشهر من أن ينوه بها.

لكن أشد الحالات تطرفاً في القمع العرقي والثقافي الذي بلغ حد التطهير العرقي فتمثلها بامتياز النازية والفاشية. وكلاهما تجربة قامت على مبادئ الاشتراكية الوطنية وعلى مفاهيم العلمانية. كما أن تجربة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، برغم التزام دعاتها بالمبادئ المسيحية في أشخاصهم واقتباسهم من أحاديث التوراة، إلا أنها في صورتها الرسمية ملتزمة بالعلمانية بمعنى أن دولتها لم ترتبط بالكنيسة.

وإذا أردنا الاستشهاد بالتجارب الحية القائمة فدونك تركيا التي تعد العلمانية أهم سمات دستورها وأكثرها قداسة. لكنها علمانية تصطدم كل يوم بالمشكلة الكردية ونزوع الأكراد نحو تعبير أقوى عن الذات على الصعيدين الثقافي والإداري. ولم تقدم العلمانية حلاً للمشكلة في هذه الحالة بقدر ما عقدتها. والصين دولة علمانية تعاني أيضاً من مشاكل الأقليات الثقافية والدينية والعرقية.

الأمثلة كثيرة ويمكن الاستطراد فيها بما يوضح جوانب القصور البينة في معالجة التعددية الثقافية والدينية في العلمانية الأنجلوساكسونية والإسكندنافية أيضاً. والخلاصة هي أن العلمانية ليست فقط المحايدة في أمر الدين كما يحلو لأنصارها أن يصوروها ولكنها منطوية على نزعة تنميطية وتوحيدية مفرطة كثيراً ما تتصادم مع الخصوصيات الثقافية. ويتضح ذلك بصورة أكبر عندما يختبر المجتمع بثقافة جديدة غريبة كما هو واضح من معاناة المسلمين اليوم في الغرب. وقبل المسلمين عانى اليهود والنجر الأمرين في الغرب وتعرضوا لمحنة أشد بلغت ذروتها قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها على يد النازيين والفاشيين.

قارن بين هذه النزعة المركزية التنميطية للعلمانية وبين احتفاء الإسلام، ومنهجه العملي أي الشريعة، بالخصوصيات الثقافية والعرقية. تجد ذلك منثوراً في تقريرات جامعة وقاطعة، فالقرآن يقرر مبدأ التنوع بقوة حين يذكّر: «يا أيها الناس إنّا جعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم» وعندما يقرر أن التنوع آية من آيات الله التي تُذكر المسلم بآيات الخلق وتُؤكد أن التنوع سنة ربانية، آيات لا تشكل عقيدة المسلم فحسب، بل هو يتعبد بها في صلاته وزلفاه إلى الله: «ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم».

إن التجربة العملية للإسلام تؤكد تلك المبادئ، انطلاقاً من موثق الرسول صلى الله عليه وسلم مع اليهود في المدينة، وتطور مفهوم المعاهدة لدى المسلمين في حقب التاريخ الإسلامي المختلفة، ووصولاً إلى تجربة الخلافة العثمانية في التسامح مع الأقليات غير الإسلامية وهو ما شهدت لهم به الدراسات الاستشراقية المختلفة.

الإخفاق المتميز يكون عندما يستمر عرض الشريعة بهتافية متشنجة تدعو غير المسلمين إلى تطبيقها برغم الأنف وقطع الرقاب، لاعلى أنها سبيل تحرر وانعتاق ونهضة. ذلكم كان سبيل الإسلام إلى الانتشار في قرونه الأولى كما أثبتنا عندما أوضحنا سابقاً أن الإسلام تمدد وانتشر بإيمان الشعوب التي وصل إليها أنه منهج للفوز والنجاة في الآخرة بقدر ما هم منهج للتحرر والرقي في الدنيا. وأيما دعوة تتنكب ذلك السبيل ستردّ الإسلام إلى موقع دفاعي ثم إلى التراجع والانسحاب التدريجي المنتظم.

على أن هناك وجوهاً مباينة للإخفاق المتسق، يتمثل في تساهل طائفة أخرى من المسلمين، نحسن بهم الظن فنسميهم المسلمين المشفقين. ويبدو التساهل في الاستعداد الفوريّ للتنازل عن النص على الشريعة في الوثائق الهادية للدولة والمجتمع كالدستور تحت ضغوط هم يعلمون أنها لا تمثل انشغالات حقيقية لدى غير المسلمين بقدر ما تمثل أداة ابتزاز. وللأسف فإن تسييس الجدل حول هذه المسألة منذ الاستقلال قد أضاع معالم الحقيقة فيها حتى أضرب الناس عن التماس الحلول لها إلى استثمارها في الإدانات المتبادلة.

* مستشار الرئيس السوداني لشؤون السلام.

غدا مقال آخر يتابع الموضوع

تظاهرة لطلاب علوم دينية في الخرطوم.

أي "خريطة طريق" يراد تنفيذها؟

حسن حردان *

■ وافقت الحكومة الإسرائيلية على قبول الخطوات المحددة في «خريطة الطريق» الشهر الماضي استناداً إلى تعهد الإدارة الأميركية معالجة ملاحظات إسرائيل على «الخريطة» عند تطبيقها، مؤكدة أنه «سواء في سياق المسيرة السياسية أو بعدها فإن الرد على مسألة اللاجئين لن يتضمن إدخالهم وإسكانهم في نطاق دولة إسرائيل».

وتضمنت الملاحظات الإسرائيلية على الخريطة أن يعمل الفلسطينيون على إحباط العمليات وحل «البنية التحتية للإرهاب»، وأن تكون الرقابة على تطبيق الخطة في يد الولايات المتحدة وليس اللجنة الرباعية الدولية، وأن تقوم الدولة الفلسطينية في حدود موقتة وبعد الوقف المطلق للإرهاب وتغيير القيادة الفلسطينية، وأن يعلن الفلسطينيون أن اسرائيل دولة يهودية، وغيرها.

وتظهر قراءة الملاحظات الاسرائيلية على «خريطة الطريق»:

أولاً: إن الحكومة الإسرائيلية لم توافق على «الخريطة» إنما وافقت على الوثيقة الأميركية التي تقول إن واشنطن تتفهم المطالب الإسرائيلية، وعلى رغم أن تأييد الحكومة الإسرائيلية كان لإعلان شارون الذي يرفض «خريطة الطريق» وعلى الضمانات الأميركية فإن نتيجة التصويت في الحكومة ١٢ مع القرار و٧ ضده.

وبيان شارون لم ترد فيه كلمة الموافقة على «خريطة الطريق»، وإنما على «الخطوات المحددة في خطة الطريق» في مقابل تأكيد واضح على الشروط الإسرائيلية التي وضعت والتفاهم مع واشنطن حولها، مما يعني بوضوح أن قرار الحكومة الإسرائيلية ونص إعلان شارون لم يوافقا على «خريطة الطريق» وإنما أكدا رؤية إسرائيل لحل الصراع تحت عنوان «الملاحظات الإسرائيلية» وهو ما أكده وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز عندما قال: «لم نصوت على «خريطة الطريق» إنما على إجمالي التفاهم مع الولايات المتحدة».

ثانياً: تشديد إسرائيلي على وصم المقاومة والانتفاضة بالإرهاب ومطالبة السلطة الفلسطينية بممارسة دور الشرطي نيابة عن الاحتلال في التصدي للمقاومة والانتفاضة ومنع العمليات الفدائية وتفكيك بنية المقاومة، الأمر الذي يعني محاولة دفع الساحة الفلسطينية إلى فخ الاقتتال الداخلي الذي يستنزف طاقات المقاومة والانتفاضة ويؤدي إلى إجهاض إنجازاتهما، واستطراداً تحقيق الأمن والاستقرار للإسرائيليين. وإلى جانب ذلك لن يتوقف الجيش الإسرائيلي عن الاستمرار في عمليات القتل والاغتيال لقيادات الانتفاضة وكوادرها.

وفي ذلك تحقيق لأهداف إسرائيلية عدة: فصل الأمني عن السياسة بإعطاء الأولوية للأمني، وتنفيذ الالتزامات الأمنية من الجانب الفلسطيني وعدم التلازم في تنفيذ الالتزامات من الجانبين، ورفض التزام مواعيد محددة وربط تنفيذ بقية بنود الخطة بأداء الطرفين. ومثل هذا الشرط الإسرائيلي يعني عملياً ربط التفاوض حول البنود السياسية بتحقيق الشروط الأمنية الإسرائيلية.

ومن الأهداف الإسرائيلية أيضاً رسم طبيعة الدولة الفلسطينية في حدود موقتة فقط وبالاتفاق مع إسرائيل فقط، وبعد أن تسحق المقاومة وتغيّر القيادة الفلسطينية على أن تكون مجردة تماماً من السلاح. وهذا النص يفرغ الدولة المفترضة من أي مضمون حقيقي عدا عن أنه يحدد مسبقاً حدودها الموقتة ويرفض أي تدخل خارجي بالاتفاق على قيامها بما يجعل موافقة الحكومة الإسرائيلية على إقامتها غير ذات قيمة فعلية.

فخطة شارون في هذا الإطار معروفة وهي دولة أو كيان فلسطيني يضم أكبر عدد على مساحة صغيرة من الأرض تقرر إسرائيل التخلي عنها لأنها لا تستطيع تهجير ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة على أن تضم ما تبقى من أراضي الضفة والقطاع التي تقام عليها المستوطنات إلى إسرائيل.

ولهذا، فإن شارون حرص على رفض الحديث عن اعتبار المستوطنات الفعلية مستوطنات غير قانونية والقول إن المستوطنات غير القانونية بنظره هي تلك الصغيرة جداً والموزعة في أنحاء الضفة والتي أقيمت أصلاً بدافع تقديمها جائزة ترضية في أي اتفاق للمحافظة على بقاء المستوطنات الرئيسة التي لم يتوقف الاستيطان فيها، إذ وبعد الإعلان عن «خريطة الطريق» شيّد حي استيطاني جديد في القدس المحتلة.

كما تريد إسرائيل إعلاناً صريحاً وواضحاً من السلطة الفلسطينية بالاعتراف بأن إسرائيل هي دولة يهودية وبالتالي التخلي عن المطالبة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي تقع في نطاق ما يسمى دولة إسرائيل، أي حسم هذه القضية التي تشكل جوهر الصراع من الآن، وجعل الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ غير شرعي وإعطاء إسرائيل حق ترحيلهم.

وإذا أضفنا إلى ما تقدم إعلان شارون رفض التفاوض على القدس فإنه يصبح عندها القول إن «خريطة الطريق» بعد هذه الشروط الإسرائيلية التي تفهمتها واشنطن، خريطة شارونية لتصفية الانتفاضة والمقاومة والقضية الفلسطينية، وخريطة أمنية لتحقيق الأمن الإسرائيلي فقط لأن قضايا الوضع النهائي كاللاجئين والقدس والمستوطنات حُسم النقاش فيها من الآن إسرائيلياً من خلال الشروط التي وضعت، وهو ما يدعو إلى السؤال: أي «خريطة طريق» يراد تنفيذها بعدما أفرغت من محتواها؟

* كاتب فلسطيني.

تجديد القيادات الفلسطينية مطلوب . . . ليس بشروط إسرائيل

سامح راشد *

■ انتقلت آليات العمل السياسي الفلسطيني إلى مرحلة جديدة باستحداث منصب رئيس الوزراء وتخويله صلاحيات ومهمات تنفيذية وتخطيطية على كل محاور العمل السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذه الخطوة الفلسطينية ليست منفصلة بحال عن المساعي الإسرائيلية والأميركية الحثيثة لتهميش دور الرئيس ياسر عرفات والتعامل مع شخصية أخرى، اذ جاءت خطوة تعيين رئيس للوزراء استجابة غير مباشرة لتلك المساعي وإن تم دمجها ضمن ما عرف بخطوات إصلاحية شملت جوانب أخرى إدارية ومالية وليست سياسية فقط. وعلى رغم الاعتراضات العربية على تهميش عرفات وإزاحته بعيداً من واجهة العمل السياسي الفلسطيني، إلا أن الأمر الواقع يشير إلى إصرار واشنطن وتل أبيب على المضي في هذا المخطط واستبدال شخص آخر بعرفات.

وثار جدل واسع حول دلالات وتداعيات خطوة تولّي «أبو مازن» مهمات رئيس الوزراء وما إذا كانت تعني بالفعل نهاية لمرحلة عرفات. لكن ما ينبغي الالتفات اليه وسط هذا الجدل المتزايد أن التركيز على المقابلة بين عرفات ومحمود عباس يختزل مشكلة العمل السياسي الفلسطيني في مدى مرونة أو تشدد هذا الرجل مقارنة بذاك، أو بالأحرى قدرة كل منهما على ضبط الأوضاع أمنياً وإحكام السيطرة على فروع المقاومة الفلسطينية المسلحة الموجودة في الداخل. وإذا كان هذا هو بالفعل جوهر المشكلة في وجهة النظر الإسرائيلية أو الأميركية، فلا يجب أن يكون كذلك في الرؤية الفلسطينية أو العربية. فمجاراة ذلك المنطق يعني ببساطة أن مقياس نجاح أو فشل «أبو مازن» سيكون مدى قدرته على تلبية مطالب تل أبيب الأمنية، فهو ذاته المعيار الذي حُكم به على عرفات بالفشل وبالتالي الاستبعاد سياسياً.

إضافة إلى ذلك، أدى القبول الفلسطيني والعربي بتلك الخطوة إلى مأزق وشيك الوقوع، ذلك أن مساندة محمود عباس والوقوف وراءه بكل قوة حتى يتغلب على التحدي الإسرائيلي – الأميركي يعني بشكل ما التسليم باستبعاد عرفات من الساحة الفلسطينية. وبمجرد تحقيق «أبو مازن» أي قدر من النجاح في زحزحة موقف شارون المتصلب من «خريطة الطريق» أو أي من أشكال التعامل بين الطرفين، سيكتسب وضعه السياسي – فلسطينياً وعربياً – زخماً وقوة دفع جديدة كان عرفات في أمسّ الحاجة إليها في الأشهر الأخيرة. ولولا العمليات الاستشهادية المتتالية لربما قدم شارون بالفعل لـ«أبو مازن» مسوغات نجاحه كواجهة جديدة للسلطة الفلسطينية حرصاً على تثبيت الوضع الجديد وعربون ابتزاز تنازلات فلسطينية جديدة.

غير أن السؤال الذي ينبغي أن يؤرق الفلسطينيين والعرب: ماذا لو لم ينجح «أبو مازن»؟ وهو سؤال مُلبس ومربك في آن، فمعيار نجاحه غير متفق عليه بعد لا فلسطينياً ولا عربياً، فيما هو واضح ومحدد إسرائيلياً وأميركياً. لكن وضع المعايير وقياس مؤشرات الإخفاق أو النجاح مسألة عويصة تمس مباشرة الواقع الفلسطيني والعربي كله وتفتح باب الجدل حول مبادئ وأسس إدارة الصراع ككل ومدى التوافق حول آليات تطبيقها وحدود المرونة المسموح بها بما لا يتجاوز تلك الأسس. ومن الضروري هنا التنبيه إلى ان نجاح «أبو مازن» لا يعني بالضرورة أن عرفات فشل، تماماً كما أن إخفاقه لا يعني في الرؤية الإسرائيلية أن عرفات كان ناجحاً. بعبارة صريحة لو لم ينجح «أبو مازن» في وقف عمليات المقاومة وتلبية مطالب إسرائيل فلن يختلف مصيره عن عرفات، وسيجرى البحث عن مرشح ثالث ليتولى المهمة... وهكذا.

ما لا يعترف به الفلسطينيون وسط كل هذا اللغط، هو أن الساحة الفلسطينية أصبحت تفتقد الحيوية والتنوع في الكوادر والقيادات، بالتأكيد ليس المطلوب ذاك النمط الأكثر تساهلاً الذي تبحث عنه إسرائيل، لكن في الوقت ذاته ليس المطلوب مجرد عملية استنساخ لقيادات قديمة، فيصبح التغيير مقصوراً على الأشخاص والأسماء وقليل من الاختلاف في تفاصيل الأفكار والسياسات.

إذا كانت إسرائيل تعتبر أن من حقها عدم التعامل مع عرفات أو تتحين الفرصة للحكم على «أبو مازن» بالفشل أو النجاح وفق معاييرها، فمن حق الفلسطينيين أيضاً المطالبة بتجديد حقيقي في المستويات القيادية الحالية، بعدما فشلت بامتياز في دفع أو تشجيع أو حتى استمالة إسرائيل نحو تقديم حد أدنى من حقوق الشعب الفلسطيني. ولا يعني هذا بالضرورة أن تكون أفكار أو توجهات القيادات المطلوبة انقلاباً جذرياً أو تعود إلى الحرب والكفاح المسلح خياراً «استراتيجياً وحيداً». فتفريغ كل الجهود في سياسة الخيار الوحيد هو السبب الرئيس في عجز القيادات الحالية عن تطوير أفكارها وطروحاتها لا بما يُرضي طموحات الفلسطينيين ولا بما يُلبي أطماع الإسرائيليين.

المشكلة، إذاً، ليست في «أبو مازن»، تماماً كما لم تكن في عرفات، وإنما في الإطار والمناخ الذي لم يعد يفرز كوادر سياسية مختلفة، والأهم أن هذا العقم عن تجديد القيادات وتفريخ الكوادر ليس طبيعياً وإنما مصطنع. وما لا تعلنه كل من تل أبيب وواشنطن أنهما أحرص كثيراً على استمرار هذا العقم المفتعل الذي يتيح لها الاعتراض على هذه القيادة أو تلك، ويُسهل استبدال «أبو مازن» بعرفات، أو استظهار ثالث لن يختلف عنهما كثيراً.

* كاتب وباحث مصري.